



## كلمة دولة الكويت

أمام الدورة السابعة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا 25 - 29 سبتمبر 2023

يُلقِيها سعادة السفير/

طلال سليمان الفصام

مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة - فيينا



بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدُول الأعضاء في الوكالة الدوليَّة  
للطاقة الذريَّة،

سعادة السفيرة/ فيلاوان مانغكتناكول - رئيس الدَّورة السَّابعة والستين للمؤتمر  
العام للوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة،

سعادة السيد/ رفايل غروسي - مدير عام الوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة،

أصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين، السيدات والسادة،

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود بدايةً أن أتقدِّم لسعادة السفيرة/ فيلاوان مانغكتناكول، ولبلدها

الصَّديق بالتهنئة على تزكيتهما رئيساً للدورة السَّابعة والستين للمؤتمر العام

للوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة، وتؤكد على دعمنا الكامل لإنجاح مهامها وأعمال

هذا المؤتمر، كما لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير/ أليساندرو

كورتيز، رئيس الدَّورة الـ 66 على إدارة أعمال المؤتمر بكفاءة وامتياز.

كما نود التَّرحيب باعتماد المؤتمر العام قرار إعادة تعيين السيد/ رفايل

غروسي، مُديراً عاماً للوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة لولاية ثانية مُدَّتْها أربعة

سَنوات، مُعربين عن دعم دولة الكويت للجُهود التي يبذلها السيد/ غروسي بما



في ذلك مساعيه المُقدِّرة نحو تعزيز دور الوكالة لحماية جميع المواقع النوويّة،  
ومنع وُقوع حادثة نوويّة تهدد السلم والأمن الدُوليّين، مُستذكرين بهذا الصّد  
الجُهود التي بذلها مُدير عام الوكالة خلال ولايته الأولى في الأربع سنوات  
الماضية.

السيدة الرّئيس،

إنّ دولة الكويت، ومن منطلق إيمانها بالدور المحوري والهام الذي  
تضطلع به الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في مختلف المجالات والأصعدة، وأهمها  
نقل المعرفة وبناء القُدرات للاستفادة من التّطبيقات النوويّة، وتعزيز نُظم الأمن  
والأمان النوويّ مع الدول الأعضاء، وتطبيق الضّمانات اللازمة بموجب مُعاهدة  
عدم انتشار الأسلحة النوويّة، تُؤكد على حرصها الدائم والمُستمر في التّعاون  
مع مختلف إدارات الوكالة لتمكينها من استخدام الطّاقة النوويّة وبناء القُدرات  
لتنفيذ مشاريع حيوية آمنة تُسهم في التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتُعزز  
التّسيق مع كافّة الدول الأعضاء لتحقيق أهداف استخدامات الطّاقة النوويّة  
للأغراض السلميّة.

ومن هذا المنطلق، فقد استمر التّعاون البناء بين دولة الكويت والوكالة  
الدولية للطاقة الذرية في مختلف المجالات ولعلّ أهمها: التّعاون التّقني، حيث



تَقَدَّمت الكُوَيت بأربعة مَشَاريع وطنيَّة جديدة في مَجالات: إنتاج المَحاصيل المُعدَّلة وراثياً، إدارة المياه الجوفيَّة، علاج الأمراض السرطانيَّة بالتقنيات الحديثة، رصد التلُّوث البحري بالبلاستيك الدَّقيق، ذلك بالتَّوازي مَعَ التنسيق المُستمر في مجالات التطبيقات التقنيَّة النوويَّة في صناعة النُّفط، وإنتاج المحاصيل المُعدَّلة وراثياً، وبحث جدوى استخدام المفاعلات الصَّغيرة لإنتاج الطَّاقة الكهربائيَّة.

ويسعدني في هذا السياق أيضاً أن أشير إلى مساهمة دولة الكويت في المراحل الثلاث من برنامج تحديث مختبرات الوكالة في سايبيرسدورف، متطلعين إلى الانتهاء من مرحلة تحديث المرحلة الثالثة والأخيرة من تلك المختبرات.

وفي مَجال الأمن النَّووي، فقد استضافت دولة الكُوَيت خلال الفترة من 28 مايو - 8 يونيو 2023 عدد ثمانية خُبراء من الخدمات الاستشاريَّة المعنية بالأمن النَّووي التابعين للوكالة الدوليَّة للطاقة الذريَّة للاستفادة من خبراتهم في المجال النَّووي وإطلاعهم على كافَّة القوانين والقرارات الحُكوميَّة والأنشطة المُتعلقة بالمواد المُشعة والنوويَّة، وشملت الاستضافة زيارات ميدانيَّة كذلك لفريق خُبراء الوكالة، كما تحرص دولة الكُوَيت على تعزيز تدابيرها



وأنظمتها الوطنية للأمن النووي للحماية الماديّة وفق نظام الـ IPPAS الذي  
أنشأته الوكالة الدولية للطاقة الذريّة عام 1995.

السيدة الرّئيس،

تؤكد دولة الكويت على الدور المحوري والمركزي للوكالة في تطبيق نظام  
الضّمانات الشّاملة، كما نُجدد دعوتنا للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة لمواصلة  
التّعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة لتوضيح وتسوية المسائل التي لا تزال  
عالقة، وإلى الالتزام الكامل بخطة العمل الشاملة والمُشتركة الصادرة بموجب قرار  
مجلس الأمن 2231، وتعاونها مع الوكالة ليتسنى لها تقديم الضّمانات اللازمة  
ذات المصادقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مُعلن عنها في إيران،  
ويضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على الأسلحة النوويّة.

السيدة الرّئيس،

تؤكد دولة الكويت كذلك على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة  
النّووية وغيرها من أسلحة الدّمار الشّامل في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرار  
مؤتمر مُراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 1995، ونتائج مؤتمري المُراجعة  
عامي 2000 و 2010، وتُشدد على أهميّة انضمام إسرائيل كطرف غير حائز



على الأسلحة النووية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ كان حق الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مشروعاً، إلا أننا نحذر من خطر انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل كونها تشكل تحدياً للسلام والأمن الدوليين، خصوصاً في الوقت الراهن الذي يشهد فيه عالمنا تحديات دقيقة وتطورات متسارعة.

ختاماً السيدة الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على مواصلة دعمها للدور الريادي والهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومساهمتها الفعالة في بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية والغذائية وغيرها من الأزمات، ودورها في تعزيز منظومات الأمن والأمان النووي مع الدول الأعضاء بتطبيق الضمانات، متطلعين للعمل معكم لإنجاح أعمال الدورة السابعة والستين للمؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،